No. 53890

Turkey
and
Saudi Arabia

Agreement between the Government of the Republic of Turkey and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia on co-operation and mutual assistance in customs matters. Istanbul, 15 May 2012

Entry into force: *22 August 2015, in accordance with article 17*

Authentic texts: *Arabic, English and Turkish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Turkey, 28 September 2016*

Turquie
et
Arabie saoudite

Accord de coopération et d'assistance mutuelle en matière douanière entre le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite. Istanbul, 15 mai 2012

Entrée en vigueur : *22 août 2015, conformément à l'article 17*

Textes authentiques : *arabe, anglais et turc*

Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Turquie, 28 septembre 2016*

٣- تظل هذه الاتفاقية نافذة لأجل غير محدد ، وتنتهي بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمّ إشعار خطي - عبر القنوات الدبلوماسية - لأي من الطرفين يتضمن رغبته في إنهائها، ولا يؤثر إنهاؤها على أي طلب أو نشاط تعاون بدأ قبل تاريخ الانتهاء.

أبرمت هذه الاتفاقية في مدينة إسطنبول بتاريخ ١٤٣٣/٦/٢٤هـ الموافق ٢٠١٢/٥/١٥م من نسختين أصليتين باللغات : التركية و العربية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجة، وفي حالة الاختلاف في التفسير فإن النص الانجليزي هو المرجع.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية التركية	المملكة العربية السعودية
ضياء ألتونيالدز	صالح بن منيع الخليوي
وكيل وزارة الجمارك والتجارة	مدير عام الجمارك

ب- تدريب موظفي الجمارك .

ج- تبادل الخبراء في مواضيع جمركية.

د- تبادل معلومات علمية وفنية خاصة ومرتبطة بتطبيق فعال لقانون الجمارك.

النفقات

المادة (السادسة عشرة)

١- تلتزم إدارتا الجمارك لدى الطرفين بالتنازل عن جميع المطالبات بتعويضهما عن النفقات التي تكبدتاها في تنفيذ هذه الاتفاقية، ما عدا المصاريف والبدلات التي تدفع للخبراء والشهود وكذلك مصاريف المترجمين الفوريين من غير موظفي الدولة فتتحملها الإدارة الطالبة.

٢- إذا كانت تنفيذ الطلبات الحالية والمستقبلية يستلزم مصاريف ونفقات كبيرة وغير معتادة لتنفيذ طلب حالي أو مستقبلي تتشاور إدارتا الجمارك لدى الطرفين لتحديد الشروط التي تنفذ هذه الطلبات بموجبها، وكذلك الطريقة التي يتم بها تحمل التكاليف.

٣- تخضع النفقات المترتبة على تنفيذ المادة (الخامسة عشرة) من هذه الاتفاقية لمفاوضات إضافية بين إدارتي الجمارك لدى الطرفين.

الدخول حيز التنفيذ والإنهاء

المادة (السابعة عشرة)

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمّ أخر إشعار خطي يقدمه الطرفان - عبر القنوات الدبلوماسية - يفيد باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة للموافقة عليها.

٢- يجوز إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين، وتدخل حيز التنفيذ بحسب الإجراءات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة.

الآخر تكليف موظفيها بالمثول بوصفهم خبراء أو شهود في إجراءات قضائية في إقليم ذلك الطرف، وتقديم ملفات أو وثائق أو مواد أخرى أو صور موثقة منها عند الحاجة إليها لاستكمال الإجراءات اللازمة .

٢- يجب على إدارة الجمارك لدى الطرف الطالب اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحماية الأمنية والشخصية للموظفين أثناء إقامتهم في إقليمه وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة، ومنحهم الحماية نفسها المتوافرة لموظفي الجمارك التابعين له وفقاً لأنظمته، على أن يتحملوا مسؤولية أي مخالفة يرتكبونها. وتتحمل إدارة الجمارك لدى الطرف الطالب نفقات النقل والنفقات اليومية لأولئك الموظفين.

استثناءات من المساعدة

المادة (الرابعة عشرة)

١- إذا اعتبرت إدارة الجمارك لدى الطرف المطلوب منه أن المساعدة ستكون خرقاً لسيادة بلدها أو أمنه أو مصالحه الأساسية أو أنها لا تتوافق مع أنظمته المحلية، فيجوز لها رفض تقديم المساعدة المطلوبة منها بموجب هذه الاتفاقية كلياً أو جزئياً، أو الموافقة على تقديم تلك المساعدة بناءً على اشتراطات معينة.

٢- في حالة رفض المساعدة، يجب إشعار الطرف الطالب - خطياً ودون تأخير - عن سبب الرفض.

المساعدة الفنية

المادة (الخامسة عشرة)

١- تقدم إدارتا الجمارك - بحسب برنامج يُتفق عليه الطرفان - لبعضهما مساعدة فنية تشمل ما يأتي

أ- تبادل المعلومات والخبرات في استخدام الأجهزة الفنية للرقابة .

تمثل مخالفة لقانون الجمارك المعمول به في إقليمها ، تقوم إدارة الجمارك في الطرف الآخر ببدء التحقيق، ويتعين عليها أن تعرض نتائجه على الطرف الطالب.

٢- يجب إجراء التحقيق بحسب الأنظمة المعمول بها في إقليم الطرف المطلوب منه. وتبادر إدارة الجمارك المطلوب منها بالتحقيق وتوليه العناية اللازمة.

٣- في حالات خاصة، يجوز للموظفين من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، وبإذن من إدارة الجمارك لدى الطرف الآخر، الحضور لإقليمه عند التحقيق في مخالفات قانون الجمارك الطرف الطالب.

٤- وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة، يعمل الموظف من إدارة الجمارك لدى الطرف الطالب، الموجود في إقليم الطرف المطلوب منه ويشارك بصفة استشارية فقط، ولا يحق له المشاركة الفعلية في التحقيق أو إجراءاته أو مقابلة أشخاص قيد الاستجواب.

استخدام المعلومات والوثائق

المادة (الثانية عشرة)

١- يجوز استخدام المعلومات والوثائق - التي تتسلمها بموجب هذه الاتفاقية إدارتا الجمارك لدى الطرفين - خلال الإجراءات الإدارية وإجراءات التحقيق والقضاء. ولا يجوز استخدمها للأغراض غير المحددة في هذه الاتفاقية إلاّ بموجب إذن خطي من إدارة الجمارك المزودة لها.

٢- الطلبات التي يتم تقديمها أو المعلومات التي يتم التزويد بها بأي طريقة تعد وفقاً لهذه الاتفاقية ذات طبيعة سرية وتتمتع - بموجب الأنظمة المعمول بها - بالحماية المتوافرة للنوع نفسه من المعلومات والوثائق لدى الطرف الطالب.

الخبراء والشهود

المادة (الثالثة عشرة)

١- بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، يجوز لإدارة الجمارك لدى الطرف

الإبلاغ بالطلبات

المادة (العاشرة)

١- تتولى إدارتا الجمارك لدى الطرفين تقديم التعاون والمساعدة المنصوص عليهما في هذه الاتفاقية، والاتفاق فيما بينهما على الوثائق المقدمة لهذا الغرض.

٢- تُقدم الطلبات - بموجب هذه الاتفاقية - خطياً، ويجب أن يشتمل الطلب على المرفقات اللازمة لتنفيذه. ويجوز في حالات استثنائية قبول الطلبات شفوياً على أن يؤكد خطياً في أسرع وقت ممكن .

٣- يجب أن يحتوي الطلب المقدم بموجب الفقرة (١) من هذه المادة على ما يأتي:

أ- اسم إدارة الجمارك التي قدمته.

ب- الإجراءات المطلوب اتخاذها، إذا وجدت.

ج- موضوع الطلب وسبب تقديمه.

د- الأنظمة والتشريعات القانونية الأخرى ذات الصلة .

هـ- معلومات عن الأشخاص ذوي الصفة الطبيعية والاعتبارية المعنيين بالتحقيق.

و- ملخص الوقائع المتعلقة بالهدف من الطلب.

٤- يقدم الطلب باللغة الرسمية للطرف المطلوب منه أو باللغة الإنجليزية.

٥- لأغراض هذه الاتفاقية، تقوم إدارتا الجمارك لدى الطرفين بتحديد موظفين مسؤولين عن الاتصالات بين الإدارتين، وتبادل قائمة بأسمائهم وأسماء وظائفهم وأرقام هواتفهم و فاكساتهم.

التحقيقات الجمركية

المادة (الحادية عشرة)

١- إذا طلبت إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين التحقيق في الأعمال التي تمثل أو يمكن أن

بأسرع ما يمكن.

٢- إذا لم يطلب على وجه التحديد الأصول أو الصور ، يمكن إرسال المعلومات المطلوبة على شكل نسخ إلكترونية على أن تتضمن ما يوضح طريقة استخدام تلك المعلومات.

حالات خاصة للمساعدة

المادة (الثامنة)

بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، تقوم إدارة الجمارك في الطرف الآخر، في حدود اختصاصاتها وإمكاناتها المتوافرة بفرض الرقابة على ما يأتي:

أ- الأشخاص المعروف عنهم ارتكابهم مخالفات لقانون الجمارك أو المشتبه بهم .

ب- البضائع المعروف أنها تكون عرضةً لمخالفات جمركية أو المشتبه بها .

ج- وسائل النقل المعروف أنها تستخدم في ارتكاب مخالفات جمركية أو المشتبه بها .

معلومات حول الاتجار غير المشروع في بضائع حساسة

المادة (التاسعة)

١- تقوم إدارة الجمارك لدى الطرفين - بمبادرة منهما أو بناء على الطلب - بتزويد كل منهما الأخرى بجميع المعلومات ذات الصلة بأي إجراء اتخذ أو سيتخذ، مما يمثل أو قد يمثل مخالفةً لقانون الجمارك في إقليم أي منها فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع فيما يأتي:

أ- الأسلحة أو القذائف أو المتفجرات أو المواد النووية.

ب- الأعمال الفنية ذات القيمة التاريخية أو الثقافية أو الأثرية الهامة.

ج- المواد المخدرة أو النفسية أو المواد الأولية التي تدخل في تركيبهما، أو المواد السامة، وكذلك المواد الخطرة على البيئة والصحة العامة.

د- السلع المقرصنة والمقلدة.

٢- يمكن تزويد الجهات الحكومية المختصة لدى الطرف الطالب بالمعلومات الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة ، ويحظر نقلها إلى بلد ثالث.

٢- بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين ، تقوم إدارة الجمارك لدى الطرف الآخر بتزويد ذلك الطرف بالمعلومات التي تفيد بصحة المستندات الرسمية المقدمة لدعم البيان الجمركي المقدم إلى إدارة الجمارك لدى الطرف الطالب.

المادة (الخامسة)

١- بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، تقوم إدارة الجمارك لدى الطرف الآخر بتزويد ذلك الطرف بالمعلومات عن المواضيع الآتية:

أ- ما إذا كانت البضاعة الموردة إلى إقليم الطرف الطالب قد صدرت بصورة مشروعة من إقليم الطرف الآخر.

ب- ما إذا كانت البضاعة المصدرة من إقليم الطرف الطالب قد استوردت بصورة مشروعة إلى إقليم الطرف الآخر.

٢- تحدد في تلك المعلومات الإجراءات الجمركية التي استخدمت لفسح البضاعة.

المادة (السادسة)

١- إذا لم تتوافر المعلومات المطلوبة لدى إدارة جمارك الطرف المطلوب منه، فعليها أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على تلك المعلومات وتوليها العناية اللازمة لذلك، مع الالتزام بالنظام المعمول به في إقليم بلدها.

٢- إذا كانت إدارة الجمارك لدى الطرف الطالب للمعلومة لن تتمكن من تلبية طلب مماثل مستقبلاً، فإنه يتعين عليها التنبيه إلى ذلك في طلبها، ويتوقف تلبية ذلك الطلب على تقدير الإدارة المطلوب منها المعلومة.

المادة (السابعة)

١- مع مراعاة القيود الواردة في القوانين المحلية لا تُطلب أصول الوثائق إلا في الحالات التي تكون الصور المصدقة أو الموثقة منها غير كافية، على أن تعاد الأصول المقدمة

نطاق المساعدة

المادة (الثالثة)

١- بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، تقوم إدارة الجمارك لدى الطرف الآخر بتزويد ذلك الطرف بجميع المعلومات المتوافرة لديها التي يمكن أن تساعد في تطبيق قانون الجمارك، بما في ذلك ما يأتي:

أ- ضمان احتساب سليم للرسوم الجمركية والضرائب.

ب- تقدير دقيق لقيمة البضاعة للأغراض الجمركية.

ج- تحديد بنود التعريفة ومنشأ البضاعة.

٢- تشمل المساعدة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية - من غير حصر - المعلومات المتعلقة بما يأتي:

أ- الإجراءات الإنفاذية التي تساعد على منع المخالفات ووسائل مكافحتها .

ب- الوسائل الجديدة المستخدمة لارتكاب المخالفات .

ج- الملحوظات والنتائج التي تظهر من التطبيق الناجح للوسائل والتقنيات الأمنية الجديدة.

د- التقنيات والوسائل المتطورة لإجراءات الركاب والبضائع.

تبادل المعلومات والوثائق

المادة (الرابعة)

١- بناء على طلب من إدارة الجمارك لدى أحد الطرفين، تقوم إدارة الجمارك لدى الطرف الآخر بتزويد ذلك الطرف بصور من المستندات الجمركية ومستندات الشحن، وصور مصدقة من تلك المستندات عند الطلب، وبمعلومات عن أعمال مرتكبة أو مبيتٍ ارتكابها مما يمثل أو يمكن أن يمثل مخالفة لقانون الجمارك المعمول به لدى الطرف الطالب.

أ- قانون الجمارك: الأحكام المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح النافذة في البلدين والمتعلقة باستيراد أو تصدير أو ترانزيت البضائع أو أي إجراء جمركي آخر، سواء أكانت تتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب أو الأجور الأخرى التي تستوفيها إدارة الجمارك، أو تتعلق بتدابير المنع أو القيود أو الرقابة التي تقوم بها .

ب- الرسوم الجمركية والضرائب: الرسوم الجمركية وجميع الرسوم والضرائب والأجور والعوائد الأخرى المحصلة على استيراد البضائع أو تصديرها أو فيما يتعلق بهما. ولا تشمل الأجور والعوائد التي تحدد مقدارها إدارة الجمارك بالتكلفة التقريبية للخدمات المقدمة.

ج- المخالفة الجمركية: خرق قانون الجمارك أو الشروع في خرقه.

د- الشخص: الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الصفة الاعتبارية، وكذلك اتحاد الأشخاص المعتمد والمؤهل للتمثيل القانوني - بحسب الأنظمة المعمول بها - والذي لا يعد شخصاً ذو صفة اعتبارية .

هـ- إدارة الجمارك: وزارة الجمارك والتجارة فيما يتعلق بالجمهورية التركية مصلحة الجمارك فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

نطاق الاتفاقية

المادة (الثانية)

١- يقوم كل طرف بموجب هذه الاتفاقية بتقديم المساعدة وفقاً لأنظمته المحلية وضمن اختصاص إدارتي الجمارك وإمكاناتهما المتوافرة.

٢- تتعاون إدارتا الجمارك لدى الطرفين وتساعد كل منهما الأخرى لمنع المخالفات الجمركية وتقصيها ومكافحتها ؛ بغية التنفيذ السليم لقانون الجمارك، وكذلك التعاون لتعزيز تبادل المعلومات الجمركية بينهما وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

[TEXT IN ARABIC – TEXTE EN ARABE]

اتفاقية بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة المملكة العربية السعودية حول التعاون والمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية

إن حكومة الجمهورية التركية وحكومة المملكة العربية السعودية، المشار إليهما لاحقاً بـ "الطرفين" .

انطلاقاً من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين البلدين بالرياض بتاريخ ١٣٩٤/٤/٩هـ الموافق ١٩٧٤/٥/١م.

ونظراً إلى أن مخالفات قانون الجمارك تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية لبلديهما .

ونظراً إلى أهمية الاحتساب والتحصيل الدقيق للرسوم الجمركية والضرائب ، وكذلك أهمية تنفيذ أحكام المنع والقيود والرقابة .

ونظراً إلى أن الجهود الرامية إلى منع مخالفات قانون الجمارك، وإلى التحصيل الدقيق للرسوم الجمركية والضرائب، يمكن القيام بها بصورة أكثر فاعلية من خلال التعاون بين إدارتي الجمارك في الطرفين .

وشعوراً منهما بالقلق تجاه ارتفاع مستويات الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والنفسية ، مما يشكل خطراً على الصحة العامة والمجتمع .

وأخذاً في الاعتبار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بتشجع المساعدة الثنائية المتبادلة، وكذلك بتوصيات مجلس التعاون الجمركي (منظمة الجمارك العالمية).

قد اتفقتا على ما يأتي:

تعريفات

المادة (الأولى)

لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المدونة أمامها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

[TEXT IN ENGLISH – TEXTE EN ANGLAIS]

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

AND

THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ON CO-OPERATION AND MUTUAL ASSISTANCE

IN CUSTOMS MATTERS

The Government of the Republic of Turkey and the Government of the Kingdom of Saudi Arabia hereinafter referred to as the "Parties";

Based on the Agreement on Ecoconomic and Technical Cooperation signed in Riyadh, on 01 May 1974 (09.04.1394 H), between both States;

Considering that offences against Customs legislation are prejudicial to the economic, commercial, financial, social and cultural interests of their respective States;

Considering the importance of assuring the accurate assessment and collection of Customs duties, and taxes on the importation or exportation of goods, as well as the importance of implementation of the provisions on prohibitions, restrictions and control;

Considering that efforts to prevent offences against Customs legislation and efforts to ensure accurate collection of import and export customs duties; and taxes may be rendered more effective through co-operation between the Customs Administration of the Parties;

Concerned about the growth of tendencies of the illicit traffic of narcotic drugs and psychotropic substances, which constitutes a danger to public health and the society;

Having regard also to the relevant international conventions encouraging bilateral mutual assistance as well as the Recommendations of the Customs Co-operation Council (World Customs Organisation);

have agreed, as follows:

DEFINITIONS

ARTICLE 1

For the purposes of this Agreement, the folllowing terms and phrases shall bear the meanings mentioned against them unless the context otherwise requires:

a) "Customs legislation": provisions laid down by laws and regulations in effect concerning the importation, exportation, and transit of goods or any other customs procedures whether related to customs duties, taxes or any other charges collected by the Customs Administrations, or to measures of prohibitions, restrictions or control enforced by the Customs Administrations;

b) "Customs duties and taxes": Customs duties and all other duties, taxes, fees or charges which are collected on or in connection with the importation or exportation of goods but not including fees and charges which are limited in amount to the approximate cost of services rendered;

c) "Customs offence": any violation or attempted violation of Customs legislation;

d) "Person": both natural and legal person; as well as under the rules in force, an association of persons recognized as having the capacity to perform legal acts but lacking the legal status of a legal person;

e) "Customs Administration": for the Republic of Turkey, The Ministry of Customs and Trade, for the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Customs Derpartment;

SCOPE OF THE AGREEMENT

ARTICLE 2

1. All assistance under the present Agreement by either party will be performed in accordance with its domestic laws and within the competence and available resources of the Customs Administrations.

2. The Customs Administrations of the Parties shall co-operate and assist each other in the prevention, investigation and combating of customs offences for the proper implementation of the Customs Law and enhancement of the information exchange between both Parties in the Customs in accordance with the provisions of the present Agreement.

SCOPE OF ASSISTANCE

ARTICLE 3

1. At the request of the Customs Administration of a Party, the Customs Administration of the other Party shall communicate all available information which may help in ensuring the enforcement of customs legislation, including;

   a) to ensure the proper assessment of customs duties and taxes;

   b) the accurate assessment of the value of goods for Customs purposes;

   c) to determine the tariff classification and the origin of goods.

2. Assistance, as provided in this Agreement, shall include, but not be limited to information related to:

   a) Enforcement actions that might be useful in preventing offences and, in particular, special means of combating offences;

   b) New methods used in committing offences;

   c) Observations and findings resulting from the successful application of new enforcement aids and techniques; and

   d) Techniques and improved methods of processing passengers and cargo.

EXCHANGE OF INFORMATION AND DOCUMENTS

ARTICLE 4

1. Upon request of a Customs Administration of a Party, the Customs Administration of the other Party shall provide the copies of the customs and shipment documents, certified copies thereof if requested, information on actions, carried out or intended, which constitute or may constitute an offence against the Customs legislation in force in the requesting Party.

2. At the request of the Customs Administration of a party, the Customs Administration of the other Party shall communicate information concerning the authenticity of official documents produced in support of a declaration submitted to the Customs Administration of the requesting Party.

ARTICLE 5

1. At the request of the Customs Administration of a party, the Customs Administration of the other Party shall communicate information concerning the following matters:

   a) whether goods imported into the territory of the requesting Party have been lawfully exported from the territory of the other Party;

   b) whether goods exported from the territory of the requesting Party have been lawfully imported into the territory of the other Party.

2. Such information shall also specify the customs procedures used for the clearance of the goods.

ARTICLE 6

1. If the Customs Administration of the Requested Party does not have the requested information, it shall take steps to obtain such information, and pay due attention to it in compliance with the legislation in force in the territory of its State.

2. If the Customs Administration of the requesting Party would be unable to comply when a similar request was made by the requested Party, it shall draw attention to that fact in the request. Compliance with such a request shall then be at the discretion of the Customs Administration of the requested Party.

ARTICLE 7

1. Subject to restrictions provided for in the domestic laws; originals of documents shall only be requested in cases where certified or authenticated copies would be insufficient. The originals provided shall be returned as soon as possible.

2. The requested information may be transmitted in a computer based form, unless the Requesting Party specifically requests originals or copies. When computer based information is provided, it shall contain explanations necessary for the interpretation and use of this information.

SPECIAL INSTANCES OF ASSISTANCE

ARTICLE 8

At the request of a Customs Administration of the Parties, Customs Administration of the other Party shall, within the competence and available resources, conduct control over:

a) persons, known to be committed or suspected to commit offences against Customs legislation;

b) goods, known or suspected to be subject of Customs offences;

c) means of transport known to be, or suspected of being used for committing Customs offences.

INFORMATION ON ILLICIT TRAFFIC OF SENSITIVE GOODS

ARTICLE 9

1. The Customs Administrations shall, on their own initiative or upon request, provide each other with all relevant information on any action, intended or carried out, which constitute or may constitute an offence against the Customs legislation of a Contracting Party, concerning illicit traffic of:

   a) weapons, missiles, explosive and nuclear materials,

   b) works of art of significant historical, cultural or archaeological value;

   c) narcotic drugs, psychotropic substances, precursors and poisonous substances, as well as of substances dangerous for the environment and public health

   d) pirated and counterfeiting goods.

2. Information received under this Article might be transferred to the relevant governmental departments of the requesting Party. However, they shall not be transferred to third countries.

COMMUNICATION OF THE REQUESTS

ARTICLE 10

1. Cooperation and assistance laid down in this Agreement shall be rendered by the Customs Administrations of the Parties. The Customs Administrations shall mutually agree on the documentation for that purpose.

2. Requests, pursuant to the present Agreement shall be made in a written form. Requests shall contain enclosures necessary for its realisation. In exceptional cases, requests may be made orally but shall be confirmed immediately in writing.

3. Requests under Paragraph (1) of this Article shall contain:

   a) the Customs Administration making the request;

   b) the measures requested, if any;

   c) the subject of and reason for the request;

   d) the laws and other legal acts, referring to the object of the request;

   e) information on the natural and legal persons concerned the investigation;

   f) a summary of the facts, relevant to the object of the request.

4. Requests shall be submitted in the official language of the Requested Party or in English.

5. For the purposes of this Agreement, the Customs Administrations of the Parties shall designate the officials responsible for communications and shall exchange a list indicating the names, titles, telephone and fax numbers of those officials

CUSTOMS INVESTIGATIONS

ARTICLE 11

1. If the Customs Administration of one of the Parties so requests, the Customs Administration of the other Party shall initiate investigation for the acts, which constitute or may constitute an offence against the Customs legislation in force in the territory of the Requesting Party. It shall bring the results of such investigation to the attention of the Requesting Party.

2. These investigations shall be conducted under the legislation in force in the territory of the State of the Requested Party. The Requested Customs Administration shall proceed with the investigation and pay due attention to it.

3. In special cases, the officials of the Customs Administration of a Party with the consent of the Customs Administration of the other Party, may be present in the territory of the latter at investigations of offences against Customs legislation of the requesting Party.

4. Pursuant to Paragraph (3) of this Article, an official of the Customs Administration of the Requesting Party present in the territory of the Requested Party, shall act and anticipate in an advisory capacity only and shall under no circumstances actively participate in the investigation or its procedures; nor shall meet with people being questioned.

USE OF INFORMATION AND DOCUMENTS

ARTICLE 12

1. Information and documents received by Customs Administration of both parties under this Agreement may be used during the administrative, investigative and judicial proceedings. They shall not be used for purposes other than those specified in this Agreement. They may be used for other purposes solely with the written consent of the Customs Administration which has furnished them.

2. Any request made and information delivered in any form pursuant to this Agreement shall be of confidential nature. It shall be kept confidential and shall enjoy the protection extended to the same kind of information and documents under the legislation in force in the Requesting Party.

EXPERTS AND WITNESSES

ARTICLE 13

1. Upon request by the Customs Administration of one of the Parties, the Customs Administration of the other Party may authorise its officials to appear as experts or witnesses in judicial proceedings in the territory of the other Party and to provide files, documents or other materials or authenticated copies thereof, as may be considered essential for the proceedings.

2. The Customs Administration of the Requesting Party is duty bound to take all necessary measures for the protection of the personal security of the officials during their stay in the territory of its State, under Paragraph (1) of this Article and the same protection provided to the Customs officials of that Contracting Party according to the rules applicable there, as well as they shall bear any violation committed by them. The transport and daily expenses of these officials shall be covered by the Customs Administration of the Requesting Party.

EXCEPTIONS FROM ASSISTANCE

ARTICLE 14

1. If the Requested Customs Administration considers that assistance would infringe upon the sovereignty, security or any other essential interests of its State, or would be inconsistent with its domestic laws, it may refuse to provide the assistance requested under this Agreement, completely or partially, or may make the rendering of the requested assistance dependant on certain conditions.

2. If the assistance is refused, the reason for the refusal shall be notified in a written form to the Requesting Party without delay.

TECHNICAL ASSISTANCE

ARTICLE 15

The Customs Administrations, by a mutually agreed programme, shall provide each other technical assistance, including:

a) information and experience exchange in the use of technical equipment for control;

b) training of Customs officials;

c) exchange of experts in Customs matters;

d) exchange of specific, scientific and technical information related to the effective application of Customs legislation.

EXPENSES

ARTICLE 16

1. The Customs Administrations of the Parties shall waive all claims for reimbursement of costs incurred in the execution of the present Agreement, with the exception of expenses and allowances paid to experts and witnesses, and costs of interpreters other than government employees which shall be borne by the requesting administration.

2. If expenses of a substantial and extraordinary nature are or will be required to execute the present or future request, the Customs Administrations of the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the request will be executed as well as the manner in which the costs shall be borne.

3. Expenses incurred in the implementation of Article 15 of this Agreement shall be subject to additional negotiations between the Customs Administrations of the Parties.

ENTRY INTO FORCE AND TERMINATION

ARTICLE 17

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the date of the receipt of the last written notification by which the Parties notify each other, through diplomatic channels, of the completion of their internal legal procedures required for the entry into force of the Agreement.

2. This Agreement may be amended by mutual consent of the Contracting Parties. Amendments shall enter into force according to the procedures mentioned in Paragraph 1 of this Article.

3. This Agreement shall remain effective for an indefinite period, and shall be terminated upon three months from the date of the receipt of written notice from any of the parties through diplomatic channels, containing its desire to terminate the Agreement. Its terminate shall not affect any request or activity of cooperation started at the time of termination.

Done in Istanbul, on 15 May 2012, in two originals in the Turkish, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergency of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF TURKEY

ZİYA ALTUNYALDIZ
UNDERSECRETARY OF MINISTRY OF CUSTOMS AND TRADE

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

SALEH M. AL-KHALIWI
DIRECTOR GENERAL OF SAUDI CUSTOMS

[TEXT IN TURKISH – TEXTE EN TURC]

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ

İLE

SUUDİ ARABİSTAN KRALLIĞI HÜKÜMETİ

ARASINDA

GÜMRÜK KONULARINDA İŞBİRLİĞİ

VE

KARŞILIKLI YARDIM ANLAŞMASI

Bundan sonra "Taraflar" olarak anılacak olan, Türkiye Cumhuriyeti Hükümeti ile Suudi Arabistan Krallığı Hükümeti;

İki devlet arasında, 01 Mayıs 1974 tarihinde Riyad'da imzalanmış olan Ekonomik ve Teknik İşbirliği Anlaşması'na (09.04.1394 H) dayalı olarak;

Gümrük mevzuatına karşı işlenen suçların, Tarafların Devletlerinin ekonomik, ticari, mali, sosyal ve kültürel çıkarlarına zarar verdiğini dikkate alarak;

Yasaklama, kısıtlama ve kontrol hükümlerinin uygulanmasının taşıdığı önemin yanı sıra; eşyanın ithalatında veya ihracatında gümrük vergi ve resimlerinin doğru bir şekilde tahakkuk ve tahsilinin sağlanmasının önemini dikkate alarak;

Gümrük mevzuatına karşı işlenen suçların önlenmesine ve ithalat veya ihracat vergi, ve resimlerinin doğru bir şekilde tahsilinin sağlanmasına yönelik çabaların, Tarafların Gümrük İdarelerinin işbirliği ile daha etkin hale getirileceğini dikkate alarak;

Kamu sağlığı ve toplum için tehlike teşkil eden uyuşturucu ve psikotrop maddelerin yasadışı trafiğindeki artma eğiliminden endişe duyarak;

İki taraflı karşılıklı yardımı teşvik eden ilgili uluslararası sözleşmelere ve Gümrük İşbirliği Konseyi'nin (Dünya Gümrük Örgütü) Tavsiyelerine atıfta bulunarak;

Aşağıdaki konularda mutabakata varmışlardır:

TANIMLAR

MADDE 1

Bu Anlaşmada geçen, aşağıdaki ifade ve tabirler, metin aksini gerektirmediği sürece, karşılarında belirtilen anlamları taşırlar:

a) "Gümrük Mevzuatı" deyimi, Gümrük İdareleri tarafından tahsil edilen vergi, resim ya da diğer harçlarla veya Gümrük İdareleri tarafından uygulanan yasaklama, kısıtlama veya kontrol tedbirleri ile ilgili olan, eşyanın ithali, ihracı ve transiti veya diğer gümrük işlemleri hakkındaki yürürlükteki kanun ve yönetmeliklerle belirlenen hükümler;

b) "Gümrük vergi ve resimleri" deyimi, eşyanın ithalatı veya ihracatında veya eşyanın ithalatı veya ihracatıyla bağlantılı olarak tahsil edilen ancak miktar bakımından verilen hizmetlerin yaklaşık maliyeti ile sınırlı olan ücret ve harçları kapsamayan tüm gümrük vergi, resim, ücretleri veya diğer harçlar;

c) "Gümrük Suçu" deyimi, Gümrük mevzuatının ihlali veya ihlaline yönelik teşebbüs;

d) "Kişi" deyimi, gerek gerçek gerekse tüzel kişi; ve tüzel kişinin hukuki statüsünü haiz olmaksızın, yürürlükteki kurallar çerçevesinde hukuki fiillerde bulunma kapasitesine sahip olarak kabul edilen kişiler topluluğu;

e) "Gümrük İdaresi" deyimi, Türkiye Cumhuriyeti'nde Gümrük ve Ticaret Bakanlığı; Suudi Arabistan Krallığı'nda ise Suudi Gümrük İdaresi;

anlamına gelir.

ANLAŞMANIN KAPSAMI

MADDE 2

1. İşbu Anlaşma uyarınca tarafların sağlayacağı tüm yardımlar, tarafların iç mevzuatına uygun olarak ve Gümrük İdarelerinin yetki ve mevcut kaynakları dâhilinde gerçekleştirilir.

2. Tarafların Gümrük İdareleri, Gümrük Mevzuatının muntazaman uygulanması ve işbu Anlaşma hükümlerine göre her iki Taraf arasında bilgi alışverişini gerçekleştirmek amacıyla; gümrük suçlarının önlenmesi, soruşturulması ve bu suçlarla mücadele etme hususlarında birbirleriyle işbirliği yapar ve birbirlerine yardım sağlarlar.

YARDIMIN KAPSAMI

MADDE 3

1. Taraflardan birinin Gümrük İdaresi'nin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, aşağıdaki hususlar da dâhil olmak üzere gümrük mevzuatının uygulanmasını sağlama hususunda yardımcı olabilecek, mevcut tüm bilgileri iletir:

   a) Gümrük vergi ve resimlerinin doğru bir şekilde tahakkukunun sağlanması;

   b) Eşya kıymetinin gümrük amaçları doğrultusunda doğru bir şekilde tahakkuku;

   c) Eşyanın tarife sınıflandırılmasının ve menşeinin belirlenmesi.

2. Bu Anlaşma'da öngörülen yardım, bunlarla sınırlı olmamakla beraber, aşağıdaki konulara ilişkin bilgileri kapsar;

   a) Suçların önlenmesinde yararlı olabilecek kolluk faaliyetleri ve özellikle de suçlarla mücadelede kullanılan özel yollar;

   b) Suç işlemede kullanılan yeni yöntemler;

   c) Kolluk alanındaki yeni yardım ve tekniklerin başarılı bir şekilde uygulanmasından doğan gözlem ve bulgular;

   d) Yolcu ve yük işlemlerine ilişkin teknikler ve geliştirilmiş yöntemler.

BİLGİ VE BELGELERİN KARŞILIKLI DEĞİŞİMİ

MADDE 4

1. Taraflardan birinin Gümrük İdaresinin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, gümrük ve sevkiyat belgelerinin örneklerini; talep edilmesi halinde bunların onaylı suretlerini ve talepte bulunan Tarafın ülkesinde yürürlükte bulunan Gümrük mevzuatına karşı suç teşkil eden veya edebilecek, halen uygulanmakta olan veya gerçekleştirilmesi düşünülen faaliyetlerle ilgili bilgi sağlar.

2. Taraflardan birinin Gümrük İdaresinin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, talepte bulunan Tarafın Gümrük İdaresine yapılan beyanı destekler mahiyette ibraz edilen resmi belgelerin gerçekliğiyle ilgili bilgileri sağlar.

MADDE 5

1. Taraflardan birinin Gümrük İdaresinin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, aşağıdaki hususlara ilişkin bilgi sağlar:

   a) Talepte bulunan Tarafın ülkesine ithal edilen eşyanın, talepte bulunulan Tarafın ülkesinden yasalara uygun olarak ihraç edilip edilmediği;

   b) Talepte bulunan Tarafın ülkesinden ihraç edilen eşyanın, talepte bulunulan Tarafın ülkesine yasalara uygun olarak ithal edilip edilmediği.

2. Bu bilgilerde, eşyanın gümrüklenmesiyle ilgili gümrük işlemleri de belirtilir.

MADDE 6

1. Talepte bulunulan Tarafın Gümrük İdaresi, talep edilen bilgiye sahip değilse, bu bilgiyi elde etmek için gerekli adımları atar ve kendi Devletinin ülkesinde yürürlükte olan mevzuatına uygun bir şekilde, bu konuda gerekli ihtimamı gösterir.

2. Talepte bulunan Tarafın Gümrük İdaresi, talepte bulunulan Tarafın yaptığı benzer bir talebi karşılayamaması halinde, talebinde bu hususa dikkat çeker. Bu talebin karşılanması, talepte bulunulan Tarafın Gümrük İdaresinin takdirindedir.

MADDE 7

1. Ülkelerin ulusal kanunlarında öngörülen kısıtlamalara tabi olmak üzere; belgelerin asılları, ancak belgelerin onaylı ya da tasdikli nüshaları yeterli olmadığında talep edilir. Belgelerin temin edilen asılları, mümkün olan en kısa zaman içinde iade edilir.

2. Talep edilen bilgiler, Talepte bulunan Tarafın belgelerin asıllarını ya da nüshalarını özellikle talep etmemesi halinde, bilgisayar ortamında iletilebilir. Bilgisayar ortamındaki bilgiler temin edildiğinde, bu bilgilerin yorumlanması ve kullanılması için gerekli bütün açıklamaları kapsar.

YARDIMA İLİŞKİN ÖZEL DURUMLAR

MADDE 8

Taraflardan birinin Gümrük İdaresinin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, yetkisi ve mevcut kaynakları dâhilinde aşağıdakiler üzerinde kontrol sağlar:

a) Gümrük mevzuatına karşı suç işlediği bilinen veya suç işlediğinden şüphelenilen kişiler;

b) Gümrük suçlarına konu olduğu bilinen veya olduğundan şüphelenilen eşya;

c) Gümrük suçu işlemede kullanıldığı bilinen veya kullanıldığından şüphelenilen taşıma araçları.

HASSAS EŞYANIN YASADIŞI TİCARETİNE İLİŞKİN BİLGİLER

MADDE 9

1. Gümrük İdareleri, kendi inisiyatifleri çerçevesinde ya da talep üzerine, aşağıdakilerin yasadışı ticaretiyle ilgili olmak üzere, bir Akit Tarafın Gümrük mevzuatına karşı suç teşkil eden veya edebilecek olan, tasarlanan veya gerçekleştirilen her türlü faaliyet hakkındaki ilgili bilgileri birbirlerine temin ederler:

a) Silah, füze, patlayıcı ve nükleer maddeler;

b) Önemli tarihi, kültürel veya arkeolojik değer taşıyan sanat eserleri;

c) Uyuşturucu, psikotrop maddeler, prekürsörler ve zehirli maddeler ile çevre ve kamu sağlığı için ciddi tehlike taşıyan maddeler;

d) Korsan ve taklit eşya.

2. Bu Madde gereği alınan bilgiler, talepte bulunan Tarafın ilgili hükümet birimlerine iletilebilir. Ancak, bu bilgiler, üçüncü ülkelere iletilemez.

TALEPLERİN İLETİLMESİ

MADDE 10

1. Bu Anlaşma ile öngörülen işbirliği ve yardım, Tarafların Gümrük İdareleri tarafından sağlanır. Gümrük İdareleri, işbirliği ve yardımın belgelendirilmesi konusunda karşılıklı mutabakata varırlar.

2. Bu Anlaşma uyarınca talepler yazılı olarak yapılır. Talepler, taleplerin yerine getirilmesi için gerekli ekleri de içerir. İstisnai durumlarda, talepler sözlü olarak da yapılabilir, ancak sözlü talepler ivedilikle yazılı olarak teyit edilir.

3. Bu Maddenin 1. Fıkrası gereğince yapılan talepler aşağıdaki bilgileri içerir:

   a) Talepte bulunan Gümrük İdaresi;

   b) Varsa; talep edilen tedbirler;

   c) Talebin konusu ve gerekçesi;

   d) Talebin konusu ile ilgili yasalar ve diğer yasal düzenlemeler;

   e) Soruşturmayla ilgili gerçek ve tüzel kişilerle ilgili bilgi;

   f) Talebin konusu ile ilgili unsurların bir özeti.

4. Talepler, talepte bulunulan Tarafın resmi dilinde ya da İngilizce olarak yapılır.

5. Bu Anlaşma'nın uygulanması için, Tarafların Gümrük İdareleri, iletişimden sorumlu görevlileri tayin eder ve bu görevlilerin ad, unvan, telefon ve faks numaralarını içeren bir listeyi birbirlerine verirler.

GÜMRÜK SORUŞTURMALARI

MADDE 11

1. Taraflardan birinin Gümrük İdaresi'nin talep etmesi halinde, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, talepte bulunan Tarafın ülkesinde yürürlükte bulunan Gümrük mevzuatına karşı suç teşkil eden veya edebilecek olan faaliyetlerle ilgili soruşturma başlatır. Soruşturmayı başlatan Taraf, soruşturma sonuçlarını, Talepte bulunan Tarafa bildirir.

2. Bu soruşturmalar, Talepte bulunulan Tarafın Devletinin ülkesinde yürürlükte bulunan Gümrük mevzuatı gereği yürütülür. Talepte bulunulan Gümrük İdaresi, soruşturmayı yürütür ve soruşturmaya gerekli ihtimamı gösterir.

3. Taraflardan birinin Gümrük Idaresi'nin yetkilileri, özel durumlarda, diğer Tarafın Gümrük İdaresinin rızasıyla, Talepte bulunan Tarafın Gümrük mevzuatına ilişkin suçlarla ilgili soruşturmalarda yer almak üzere, diğer Tarafın ülkesinde bulunabilir.

4. Bu Madde'nin 3üncü Fıkrası gereği Talepte bulunulan Tarafın ülkesinde bulunan Talepte bulunan Tarafın Gümrük İdaresinin bir görevlisi, sadece danışman sıfatıyla hareket edebilir ve hiç bir şekilde soruşturmalara ya da soruşturmayla ilgili işlemlere aktif olarak katılamadığı gibi, sorgulanan kişilerle de görüşemez.

BİLGİ VE BELGELERİN KULLANIMI

MADDE 12

1. Her iki Tarafın Gümrük İdaresinin bu Anlaşma gereği aldığı bilgi ve belgeler, idari ve soruşturmayla ilgili işlemlerle, adli işlemler sırasında kullanılabilir. Bu bilgi ve belgeler, işbu Anlaşma'da belirtilen amaçlar dışında kullanılamaz. Söz konusu bilgi ve belgeler, başka amaçlarla ancak, bu bilgi ve belgeleri sağlayan Gümrük İdaresi'nin yazılı rızası ile kullanılabilir.

2. Bu Anlaşma uyarınca yapılan talepler ve verilen bilgiler gizlilik niteliğine sahiptir. Bu talep ve bilgiler gizli tutulur ve talepte bulunan Tarafın ülkesinde yürürlükte olan mevzuat uyarınca aynı tür bilgi ve belgelere sağlanan korumadan yararlanır.

UZMAN VE TANIKLAR

MADDE 13

1. Taraflardan birinin Gümrük İdaresinin talebi üzerine, diğer Tarafın Gümrük İdaresi, memurlarının, diğer Tarafın ülkesinde yürütülen adli işlemlerde uzman veya tanık olarak hazır bulunmalarına ve bu işlemlerde zaruri olabilecek dosyaları, belgeleri ya da diğer materyalleri ya da bunların onaylı suretlerini temin etmelerine izin verebilir.

2. Talepte bulunan Tarafın Gümrük İdaresi, bu Maddenin 1. Fıkrası gereği ülkesinde bulunan diğer Taraf memurlarının ülkesinde bulundukları süre içerisinde kişisel güvenliklerinin korunması ve kendi ülkesinde uygulanmakta olan kurallara göre Gümrük memurlarına sağlanan aynı korumadan yararlanmaları için gerekli bütün tedbirleri almak zorundadır. Söz konusu memurlar, kaldıkları süre içinde yapacakları ihlallerden sorumlu olurlar. Bu memurların seyahat ve günlük harcamaları, Talepte bulunan tarafın Gümrük İdaresi tarafından karşılanır.

YARDIM SAGLAMA YUKUMLULUGUNUN ISTISNALARI

MADDE 14

1. Talepte bulunulan Gümrük İdaresi, sağlayacağı yardımın kendi Devletinin egemenliğini, güvenliğini veya diğer önemli çıkarlarını ihlal edeceği ya da ulusal mevzuatıyla uyumsuz olduğu kanaatine varması halinde, bu Anlaşma çerçevesinde talep edilen yardımı sağlamayı tamamen veya kısmen reddedebilir veya talep edilen yardımı belirli şartlara bağlı olarak sağlayabilir.

2. Yardımın reddedilmesi halinde, reddetme nedeni, Talepte bulunan Tarafa gecikmeden yazılı olarak bildirilir.

TEKNİK YARDIM

MADDE 15

Gümrük İdareleri, üzerinde karşılıklı mutabakata vardıkları bir programla aşağıdaki hususlarda birbirlerine teknik yardım sağlarlar:

a) Kontrol için teknik ekipmanın kullanımında karşılıklı bilgi ve deneyim alışverişi;

b) Gümrük memurlarının eğitimi;

c) Gümrük konularında karşılıklı uzman değişimi;

d) Gümrük mevzuatının etkili bir biçimde uygulanması ile ilgili spesifik, bilimsel ve teknik bilgilerin değişimi.

MASRAFLAR

MADDE 16

1. Tarafların Gümrük İdareleri; talepte bulunan idarenin karşılayacağı hükümet görevlisi dışındaki uzman ve tanıkların masraf ve ödenekleriyle; çevirmen masrafları haricinde, işbu Anlaşma'nın uygulanması sonucu ortaya çıkan masrafların geri ödenmesine ilişkin tüm taleplerinden vazgeçerler.

2. Mevcut ya da gelecekteki bir talebin yerine getirilmesi için önemli ve olağandışı mahiyette masrafların gerekmesi ya da gerekecek olması halinde, Tarafların Gümrük İdareleri, talebin yerine getirileceği koşulları ve masrafların karsılanma şeklini tespit etmek için istişarede bulunurlar.

3. Bu Anlaşma'nın 15. Maddesi'nin uygulanmasıyla ilgili olarak oluşan masraflar, Tarafların Gümrük İdareleri arasında yapılacak ilave müzakerelere tabidir.

YÜRÜRLÜĞE GİRİŞ VE FESİH

MADDE 17

1. İşbu Anlaşma, Tarafların, Anlaşma'nın yürürlüğe girmesi için gerekli iç yasal usullerinin tamamlandığını birbirlerine diplomatik yollarla bildirdikleri son yazılı bildirimin alındığı tarihi takip eden otuzuncu günde yürürlüğe girer.

2. Akit Tarafların karşılıklı rızasıyla, işbu Anlaşma üzerinde değişiklik yapılabilir. Anlaşma'da yapılan değişiklikler, bu Madde'nin 1. Fıkrası'nda bahsedilen usullere uygun olarak yürürlüğe girer.

3. Bu Anlaşma, süresiz olarak yürürlükte kalır ve Taraflardan birinin Anlaşmayı feshetme isteğinin yer aldığı yazılı bildiriminin diplomatik kanallarla alındığı tarihten üç ay sonra fesholur. Anlaşmanın feshi, fesih tarihi itibariyle başlatılmış olan herhangi bir işbirliği talebi ya da faaliyetini etkilemez.

Bu Anlaşma İstanbul'da, 15 Mayıs 2012 tarihinde, tüm metinler eşit derecede geçerli olmak üzere Türkçe, Arapça ve İngilizce dillerinde ikişer nüsha halinde imzalanmıştır. Yorum farklılığı olması halinde, İngilizce metin esas alınır.

TÜRKİYE CUMHURİYETİ HÜKÜMETİ ADINA

ZİYA ALTUNYALDIZ
GÜMRÜK VE TİCARET BAKANLIĞI MÜSTEŞARI

SUUDİ ARABİSTAN KRALLIĞI HÜKÜMETİ ADINA

SALEH M. AL-KHALIWI
GÜMRÜKLER GENEL MÜDÜRÜ

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD DE COOPÉRATION ET D'ASSISTANCE MUTUELLE EN MATIÈRE DOUANIÈRE ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE TURQUE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE

Le Gouvernement de la République turque et le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite, ci-après dénommés « Parties »,

Sur la base de l'Accord de coopération économique et technique signé à Riyadh, le 1er mai 1974 (9.04.1394 de l'hégire), entre les deux États,

Considérant que les infractions à la législation douanière portent préjudice aux intérêts économiques, commerciaux, financiers, sociaux et culturels de leurs États respectifs,

Considérant qu'il importe d'assurer la liquidation et le recouvrement exacts des droits de douane et des taxes sur l'importation ou l'exportation de marchandises, ainsi que de mettre en œuvre les dispositions concernant les prohibitions, restrictions et contrôles,

Considérant que les efforts visant à prévenir les infractions à la législation douanière et les efforts visant à assurer le recouvrement exact des droits de douane à l'importation et à l'exportation ainsi que des taxes peuvent être rendus plus efficaces grâce à une coopération entre les administrations douanières des Parties,

Préoccupés par les tendances à la croissance du trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes et considérant que cela représente un danger pour la santé publique et la société,

Tenant compte également des conventions internationales pertinentes encourageant l'assistance mutuelle bilatérale ainsi que des Recommandations du Conseil de coopération douanière (Organisation mondiale des douanes),

Sont convenus de ce qui suit :

DÉFINITIONS

Article premier

Aux fins du présent Accord, les termes et expressions suivants ont la signification qui leur est donnée, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) L'expression « législation douanière » désigne les dispositions prévues par les lois et règlements en vigueur concernant l'importation, l'exportation, le transit de marchandises ou toutes autres procédures douanières, qu'elles soient relatives aux droits de douane, taxes ou toutes autres impositions collectés par les administrations douanières, ou aux mesures de prohibition, de restriction ou de contrôle appliquées par les administrations douanières ;

b) L'expression « droits de douane et taxes » désigne les droits de douane et les autres droits, taxes, redevances ou autres impositions diverses qui sont perçus à l'importation ou à l'exportation de marchandises ou dans le cadre de l'importation ou de l'exportation de marchandises, à l'exclusion des redevances et impositions dont le montant est limité au coût approximatif des services rendus ;

c) L'expression « infraction douanière » désigne toute violation ou tentative de violation de la législation douanière ;

d) Le terme « personne » désigne tant une personne physique qu'une personne morale, ainsi que, en vertu des règles en vigueur, une association de personnes reconnue comme ayant la capacité de poser des actes juridiques mais n'ayant pas le statut juridique d'une personne morale ;

e) L'expression « administration douanière » désigne, dans le cas de la République turque, le Ministère des douanes et du commerce, et dans le cas du Royaume d'Arabie saoudite, le Département saoudien des douanes.

CHAMP D'APPLICATION DE L'ACCORD

Article 2

1. Toute l'assistance fournie en vertu du présent Accord par l'une ou l'autre Partie sera prêtée conformément à sa législation interne et dans les limites de la compétence et des ressources disponibles des administrations douanières.

2. Les administrations douanières des Parties coopèrent et se prêtent mutuellement assistance afin de prévenir, de rechercher et de combattre les infractions douanières en vue d'appliquer comme il convient la législation douanière et d'améliorer l'échange de renseignements entre les deux Parties en matière douanière conformément aux dispositions du présent Accord.

PORTÉE DE L'ASSISTANCE

Article 3

1. Sur demande de l'administration douanière d'une Partie, l'administration douanière de l'autre Partie communique tous les renseignements disponibles qui peuvent être utiles pour assurer l'application de la législation douanière, y compris :

a) Pour assurer la liquidation appropriée des droits de douane et des taxes ;

b) Pour une évaluation exacte de la valeur des marchandises à des fins douanières ;

c) Pour déterminer la classification tarifaire et l'origine des marchandises.

2. L'assistance, telle que prévue dans le présent Accord, inclut, mais sans s'y limiter, les renseignements portant sur :

a) Les mesures de lutte contre la fraude qui pourraient être utiles pour prévenir des infractions et, en particulier, les moyens spéciaux de lutte contre les infractions ;

b) Les nouvelles méthodes utilisées pour commettre les infractions ;

c) Les observations et les constatations résultant de l'application réussie de nouvelles aides et techniques de lutte contre la fraude ; et

d) Les techniques et les méthodes améliorées de traitement des passagers et des marchandises.

ÉCHANGE DE RENSEIGNEMENTS ET DE DOCUMENTS

Article 4

1. Sur demande de l'administration douanière d'une Partie, l'administration douanière de l'autre Partie fournit des copies des documents douaniers et d'expédition, des copies certifiées de ceux-ci si la demande en est faite, des renseignements sur les actions, menées ou envisagées, qui constituent ou peuvent constituer une infraction à la législation douanière en vigueur dans la Partie requérante.

2. Sur demande de l'administration douanière d'une Partie, l'administration douanière de l'autre Partie communique des renseignements concernant l'authenticité des documents officiels produits à l'appui d'une déclaration soumise à l'administration douanière de la Partie requérante.

Article 5

1. Sur demande de l'administration douanière d'une Partie, l'administration douanière de l'autre Partie fournit des renseignements concernant les questions suivantes :

a) La régularité de l'exportation, à partir du territoire de l'autre Partie, des marchandises importées dans le territoire de la Partie requérante ;

b) La régularité de l'importation, dans le territoire de l'autre Partie, des marchandises exportées du territoire de la Partie requérante.

2. Ces renseignements précisent également les procédures douanières utilisées pour le dédouanement des marchandises.

Article 6

1. Si l'administration douanière de la Partie requise ne dispose pas des renseignements demandés, elle prend des mesures qui s'imposent pour les obtenir et leur accorde toute l'attention nécessaire conformément à la législation en vigueur sur le territoire de son État.

2. Dans le cas où l'administration douanière de la Partie requérante ne serait pas en mesure d'accéder à une demande similaire formulée par la Partie requise, elle signale le fait dans l'exposé de sa demande. L'administration douanière de la Partie requise a alors toute latitude pour déterminer la suite à donner à cette demande.

Article 7

1. Sous réserve des restrictions prévues par le droit interne, les originaux des documents ne sont demandés que dans les cas où des copies certifiées ou authentifiées seraient insuffisantes. Les originaux fournis sont restitués dès que possible.

2. Les renseignements requis peuvent être transmis sous forme électronique, à moins que la Partie requérante ne demande expressément des originaux ou des copies. Lorsque des renseignements informatisés sont fournis, ils contiennent les explications nécessaires à leur interprétation et à leur utilisation.

CAS PARTICULIERS D'ASSISTANCE

Article 8

Sur demande de l'administration douanière d'une Partie, l'administration douanière de l'autre Partie, dans la limite de ses compétences et des ressources disponibles, procède au contrôle :

a) Des personnes ayant commis des infractions à la législation douanière ou qui sont soupçonnées d'avoir commis ces infractions ;

b) Des marchandises faisant l'objet d'infractions à la législation douanière ou soupçonnées de faire l'objet de telles infractions ;

c) Des moyens de transport utilisés, ou soupçonnés d'être utilisés, pour commettre des infractions à la législation douanière.

RENSEIGNEMENTS RELATIFS AU TRAFIC ILLICITE DE PRODUITS SENSIBLES

Article 9

1. Les administrations douanières se communiquent, de leur propre initiative ou sur demande, tous les renseignements pertinents sur toute action, envisagée ou menée, qui constitue ou peut constituer une infraction à la législation douanière d'une Partie contractante, en ce qui concerne le trafic illicite :

a) D'armes, de missiles, d'explosifs et de matières nucléaires ;

b) D'œuvres d'art ayant une valeur historique, culturelle ou archéologique significative ;

c) De stupéfiants, de substances psychotropes, de précurseurs et de substances toxiques, ainsi que de substances dangereuses pour l'environnement et la santé publique ;

d) De marchandises piratées ou contrefaites.

2. Les renseignements reçus en vertu du présent article peuvent être transférés aux services gouvernementaux de la Partie requérante. Toutefois, ils ne sont pas communiqués à des pays tiers.

COMMUNICATION DES DEMANDES

Article 10

1. La coopération et l'assistance prévues dans le présent Accord sont assurées par les administrations douanières des Parties. Les administrations douanières conviennent mutuellement de la documentation à cette fin.

2. Les demandes présentées en application du présent Accord sont formulées par écrit. Les renseignements nécessaires à l'exécution de ces demandes sont inclus dans les demandes. Exceptionnellement, les demandes peuvent être formulées verbalement, mais elles sont confirmées par écrit dans les meilleurs délais.

3. Les demandes visées au paragraphe 1 du présent article indiquent :

a) L'administration douanière qui formule la demande ;

b) Les mesures demandées, le cas échéant ;

c) L'objet et le motif de la demande ;

d) La législation et autres actes juridiques se rapportant à l'objet de la demande ;

e) Les renseignements relatifs aux personnes physiques et morales concernées par l'enquête ;

f) Un exposé sommaire des faits, en rapport avec l'objet de la demande.

4. Les demandes sont formulées dans la langue officielle de la Partie requise ou en anglais.

5. Aux fins du présent Accord, les administrations douanières des Parties désignent les fonctionnaires chargés des communications et échangent une liste indiquant les noms, titres, numéros de téléphone et de télécopie de ces fonctionnaires.

ENQUÊTES DOUANIÈRES

Article 11

1. Si l'administration douanière de l'une des Parties le demande, l'administration douanière de l'autre Partie ouvre une enquête sur les actes qui constituent ou sont susceptibles de constituer une infraction à la législation douanière en vigueur sur le territoire de la Partie requérante. Elle porte les résultats de cette enquête à l'attention de la Partie requérante.

2. Ces enquêtes sont menées à bien conformément à la législation en vigueur sur le territoire de l'État de la Partie requise. L'administration douanière requise procède à l'enquête et lui accorde toute l'attention qui lui est due.

3. Dans des cas particuliers, les fonctionnaires de l'administration douanière d'une Partie peuvent assister, sur le territoire de l'autre Partie et avec l'accord de l'administration douanière de cette dernière, aux enquêtes portant sur les infractions à la législation douanière de la Partie requérante.

4. En application du paragraphe 3 du présent article, un fonctionnaire de l'administration douanière de la Partie requérante présent sur le territoire de la Partie requise n'agit et n'anticipe qu'à titre consultatif et ne participe en aucun cas activement à l'enquête ou à ses procédures. Il ne rencontre pas non plus les personnes interrogées.

UTILISATION DES RENSEIGNEMENTS ET DES DOCUMENTS

Article 12

1. Les renseignements et les documents reçus par les administrations douanières des deux Parties en vertu du présent Accord peuvent être utilisés au cours de procédures administratives, d'enquête et judiciaires. Ils ne sont pas utilisés à d'autres fins que celles spécifiées dans le présent Accord, et ne peuvent l'être qu'avec le consentement écrit préalable de l'administration douanière qui les a fournis.

2. Toute demande formulée et tout renseignement fourni sous quelque forme que ce soit en application du présent Accord revêtent un caractère confidentiel. Ils sont tenus confidentiels et bénéficient de la protection accordée au même type de renseignements et de documents en vertu de la législation en vigueur dans la Partie requérante.

EXPERTS ET TÉMOINS

Article 13

1. Sur demande de l'administration douanière de l'une des Parties, l'administration douanière de l'autre Partie peut autoriser ses fonctionnaires à déposer en qualité d'experts ou de témoins lors de procédures judiciaires sur le territoire de l'autre Partie et à fournir des dossiers, des documents ou d'autres supports ou des copies authentifiées de ceux-ci, qui peuvent être considérés essentiels pour la procédure.

2. L'administration douanière de la Partie requérante est tenue de prendre toutes les mesures nécessaires pour la protection de la sécurité personnelle des fonctionnaires durant leur séjour sur le territoire de son État, en vertu du paragraphe 1 du présent article, et la même protection est accordée aux fonctionnaires des douanes de cette Partie contractante conformément aux règles qui y sont applicables, de même qu'ils sont responsables de toute infraction qu'ils peuvent commettre. Le transport et les dépenses journalières de ces fonctionnaires sont pris en charge par l'administration douanière de la Partie requérante.

DÉROGATIONS À L'OBLIGATION DE PRÊTER ASSISTANCE

Article 14

1. Si l'administration douanière requise estime que l'assistance porterait atteinte à la souveraineté, à la sécurité ou à tout autre intérêt essentiel de son État, ou serait incompatible avec sa législation interne, elle peut refuser de fournir l'assistance demandée en vertu du présent Accord, en tout ou en partie, ou subordonner l'octroi de l'assistance demandée à certaines conditions.

2. Si l'assistance est refusée, la Partie requérante est informée sans délai par écrit du motif du refus.

ASSISTANCE TECHNIQUE

Article 15

Les administrations douanières s'accordent, dans le cadre d'un programme convenu d'un commun accord, une assistance technique, y compris :

a) L'échange de renseignements et d'expérience sur l'utilisation de l'équipement technique de contrôle ;

b) La formation des fonctionnaires de douane ;

c) L'échange d'experts en matière douanière ;

d) L'échange de renseignements spécifiques, scientifiques et techniques se rapportant à l'application effective de la législation douanière.

FRAIS

Article 16

1. Les administrations douanières des Parties renoncent à toute demande de remboursement des frais encourus dans le cadre de l'exécution du présent Accord, à l'exception des frais et des indemnités versés aux experts et aux témoins, ainsi que des coûts des interprètes lorsqu'ils ne sont pas des fonctionnaires, qui sont à la charge de l'administration requérante.

2. Lorsque l'exécution de la demande actuelle ou d'une demande future entraîne ou entraînera des frais élevés ou inhabituels, les administrations douanières des Parties se consultent pour déterminer les conditions relatives à l'exécution de la demande, ainsi que les modalités de prise en charge des frais.

3. Les frais encourus dans le cadre de la mise en œuvre de l'article 15 du présent Accord font l'objet de négociations supplémentaires entre les administrations douanières des Parties.

ENTRÉE EN VIGUEUR ET DÉNONCIATION

Article 17

1. Le présent Accord entre en vigueur le trentième jour suivant la date de réception de la dernière des notifications écrites par lesquelles les Parties s'informent, par la voie diplomatique, de l'accomplissement de leurs procédures juridiques internes nécessaires à cet effet.

2. Le présent Accord peut être amendé par consentement mutuel des Parties contractantes. Les amendements entrent en vigueur conformément aux procédures visées au paragraphe 1 du présent article.

3. Le présent Accord reste en vigueur pendant une durée indéterminée, et est dénoncé trois mois après la date de réception de la notification écrite de l'une ou l'autre Partie, par la voie diplomatique, faisant état de son désir de dénoncer l'Accord. Sa dénonciation n'affecte pas les demandes ou les activités de coopération entamées au moment de la dénonciation.

FAIT à Istanbul, le 15 mai 2012, en double exemplaire en langues turque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaut.

Pour le Gouvernement de la République turque :

ZIYA ALTUNYALDIZ
Sous-secrétaire du Ministère des douanes et du commerce

Pour le Gouvernement du Royaume d'Arabie saoudite :

SALEH M. AL-KHALIWI
Directeur général des douanes saoudiennes